مجلة تنمية الرافدين

اسم المقال: أثر الإنفاق الحكومي العام في بعض متغيرات التنمية المستدامة بالتطبيق على دولة الجزائر للمدة (1995 – 2009)
اسم الكاتب: م.م. محمد ذنون الشرابي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/3516
تاريخ الاسترداد: 2025/05/14 02:38 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

تـنـمية الرافديـن
العدد ١١٣ المجلد ٣٥ لسنة ٢٠١٣

أثر الإنفاق الحكومي العام في بعض متغيرات التنمية المستدامة بالتطبيق على دولة الجزائر للمدة (١٩٩٥-٢٠٠٩)

The Impact of General Government Expenditur in some Variables of Sustainable Development: Application to the State of Algeria for the period (1995 to 2009)

محمد ذنون الشرابي
مدرس مساعد–قسم العلوم المالية والمصرفية
كلية الإدارة والاقتصاد– جامعة الموصل

Mohammed Th. Al-sharaby
Assistant Lecturer
Department of Financial and Banking Sciences
University of Mosul
silver_hawk_ma@yahoo.com

تأريخ استلام البحث ٢٠١٢/٥/١٤ تأريخ قبول النشر ٢٠١٢/٧/١٩

أثر الإنفاق الحكومي العام في بعض متغيرات التنمية المستدامة بالتطبيق على دولة الجزائر للمدة (١٩٩٥-٢٠٠٩)

محمد ذنون ألشرابي

The Impact of General Government Expenditur in some Variables of Sustainable Development: Application to the State of Algeria for the period (1995 to 2009)

Mohammed Th. Al-sharaby

Abstract

The research seeks to describe the impact of government spending on some variables, sustainable development, which express the content of economic and social development and environmental during the period (1995_2009), and the purpose of briefing the content of the research has been addressing some of the theoretical concepts of government spending and sustainable development and the effects of government spending on the variables of sustainable development the practical part has been the adoption of the model of simple linear regression analysis to portray the impact of explanatory variable between government spending and some of the variables adopted for sustainable development (economic, social, environmental). That have been expressed in some of the indicators was reached several conclusions that were based on fact and applied the most important reasons for the failure of government spending in the face of challenges and achieve its goals of development.

In light of this has been a number of recommendations that do government spending towards the achievement of its objectives of development.

keywords: **Spending, Development, Sustainable.**

أثر الإنفاق الحكومي العام في بعض متغيرات التنمية المستدامة بالتطبيق على دولة الجزائر للمدة (١٩٩٥-٢٠٠٩)

محمد ذنون الشرابي

المستخلص

يروم البحث بيان أثر الإنفاق الحكومي في بعض متغيرات التنمية المستدامة والتي تعبر في مضمونها عن التنمية الاقتصادية و الاجتماعية والبيئية خلال المدة (١٩٩٥_٢٠٠٩)، ولغرض الإحاطة بمضمون البحث تم تناول بعض المفاهيم النظرية للإنفاق الحكومي والتنمية المستدامة وآثار كل من الإنفاق الحكومي على متغيرات التنمية المستدامة، أما الجانب التطبيقي فقد تم اعتماد أنموذج تحليل الانحدار الخطي البسيط في تصوير الأثر بين المتغير المفسر الإنفاق الحكومي وبعض المتغيرات المعتمدة للتنمية المستدامة (الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية). التي تم التعبير عنها ببعض المؤشرات، وتم التوصل إلى العديد من الاستنتاجات التي كانت مبنية على الواقع التطبيقي، و أهم أسباب فشل الإنفاق الحكومي في مواجهة التحديات وتحقيق أهدافه التنموية. وفي ضوء ذلك تم وضع عدد من التوصيات التي تفعل الإنفاق الحكومي باتجاه تحقيق أهدافه التنموية .

الكلمات المفتاحية: الإنفاق، التنمية، المستدامة.

المقدمة

في ظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تواجه معظم الدول العربية والتي من أهمها القضاء على الفقر ومعالجة البطالة خاصة في ظل النمو العالي بمعدل السكان الذي أدى إلى زيادة حجم الفئة العمرية الفتية من العمالة، و ندرة القدرات المعرفية العالية مقارنة مع دول أقليمية وعالمية، مما يتطلب توجيه الإنفاق الحكومي العام بالشكل الذي يعمل على تحقيق قفزة تكنولوجية نوعية تؤدي إلى تحسين توظيف الموارد المادية الطبيعية والبشرية ومعالجة وإعادة تدوير النفايات والملوثات وتحقيق الرفاه للشعب، إذ تنعكس كل تلك التحديات بشكل أهداف تنموية يسعى الإنفاق الحكومي إلى تحقيقها من أجل الوصول إلى استدامة للنمو الاقتصادي واستدامة للموارد الطبيعية ورفع مستوى المعيشة لكي نضمن حقوق ومستقبل الأجيال القادمة.

منهجية البحث

مشكلة البحث

تظهر مشكلة البحث من خلال التباين الكبير في أثر الإنفاق الحكومي في متغيرات التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والتنمية البيئية التي في مجملها تعبر عن التنمية المستدامة بين الإيجابية والسلبية، على الرغم من تنامي معدلات حجم الإنفاق الحكومي، مما قد يؤدي إلى معاناة الدولة موضوع البحث من قصور في تحقيق بعض الأهداف التنموية. مع افتراض محدودية دور السياسة المالية في اقتصادياتها، فضلاً عن اختلال النظم الاجتماعية والبيئية.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في توضيح مدى فاعلية الإنفاق الحكومي بوصفه أداة من أدوات السياسة المالية باتجاه تحقيق أهدافه التنموية في ظل العديد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وحتى السياسية التي تعاني منها الدولة موضوع البحث.

هدف البحث

يهدف البحث إلى بيان أثر الإنفاق الحكومي بوصفه متغيراً مفسراً في بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بوصفها متغيرات معتمدة والتي تعكس مجالات التنمية المستدامة.

فرضية البحث

لكي يحقق البحث أهدافه تبنى البحث الفرضيات الآتية:

١. من المؤمل أن يؤثر الإنفاق الحكومي تأثيراً معنوياً (ايجابيا) في بعض مؤشرات (التنمية المستدامة) على الرغم من اختلاف هياكل الدول وتطورها الاقتصادي وبنيتها الاجتماعية والبيئية وتوجهاتها السياسية وإمكانياتها المالية.

٢. يحقق الإنفاق الحكومي أهدافه التنموية وعلى كافة الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية أي لا تتحقق التنمية الاقتصادية على حساب التنمية الاجتماعية أو العكس بحيث تكون للإنفاق آثار إيجابية في جميع مكونات التنمية المستدامة.

أسلوب البحث

اعتمد البحث التحليل الاقتصادي النظري والتطبيقي لتحديد أثر الإنفاق الحكومي بوصفه عاملاً مؤثراً في بعض مؤشرات التنمية المستدامة في دولة الجزائر خلال المدة (١٩٩٥-٢٠٠٩) ومدى فاعليته في تحقيق الأهداف التنموية على صعيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في الدولة موضوع البحث.

أولاً- الإنفاق الحكومي العام والتنمية المستدامة من حيث المفهوم والأفكار

١-١: مفهوم الإنفاق الحكومي العام في ظل دور الدولة

يعد تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي وفي مجالات مختلفة من ميادين حياة من الموضوعات المهمة والجدلية والأكثر بحثاً ، وقد تطورت نظرية النفقات العامة من حيث مفهومها ومعانيها من خلال الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئة الناجمة عنها.

فالمالية العامة المحايدة تعبر عن نظام مالي يسود في وضع سياسي معين خلال مدة زمنية معينة، إذ كان ينظر إلى الإنفاق الحكومي على أنه محايد وعديم الإنتاجية (داغر وعلي، ٢٠١٠، ١١١). ولقد اعتقد الفكر التقليدي أن المبادرة الفردية وجهاز الأسعار هو الأقدر على تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية الاقتصادية للفرد والمجتمع، فيما لو ترك الأفراد يعملون ويمتلكون وينتقلون من دون تدخل من الدولة في نشاطهم الاقتصادي (العلي، ٢٠٠٨، ٨٣-٨٥). ولكن في مرحلة معينة يصبح ما طرح أعلاه غير كفوء، وهو الأمر الذي يبرر ظهور المالية العامة المتدخلة، وذلك عندما حدثت أزمة الكساد عام ١٩٢٩ التي اجتاحت في العديد من الدول الغربية ودفعت بملايين العمال إلى خارج سوق العمل أو إلى البطالة، والتي كانت السبب في إحداث أزمة اجتماعية وفكرية عميقة للغاية، ودفعت الكثير من العمال إلى تبني الأفكار الشيوعية والاشتراكية التي تدعو إلى تدخل الدولة عن طريق الإنفاق العام الذي يعد أداة من أدوات السياسة المالية، إذ إن للدولة دوراً مهماً، فهي بمثابة آلية في تحقيق التوظيف الكامل عن طريق ضخ كميات هائلة من الإنفاق الحكومي الذي من شأنه أن يؤدي إلى خلق الطلب الفعال، وهذا بدوره يحافظ على محرك تراكم رأس المال، كما فعل الرئيس الأمريكي أوباما في الأزمة المالية (٢٠٠٧-٢٠٠٨) عندما ضخ ٧٨٠ مليار دولار، فضلاً عن القيام بذلك في كل من أوربا والصين (Walden Bellon, 2009, 76).

ولقد أسهم ما جاء أعلاه في استنباط مفاهيم جديدة للإنفاق الحكومي تكاد تكون متفق عليها من قبل العديد من الباحثين ومنهم دالتون، إذ قال بخصوص الإنفاق الحكومي هو الأداة المهمة والتي بواسطتها يكون بالإمكان تخفيض حالات التباين في الدخل والثروة بين أفراد المجتمع (Mithan, 1998, 238).

ويقصد بالإنفاق الحكومي بحسب تعريف العلي وكداوي بأنه عبارة عن مبالغ نقدية، تخرج من ذمة شخص عام بهدف تحقيق منفعة عامة (العلي وكداوي، ١٩٨٨، ٨٩) .

١-٢ مفهوم التنمية المستدامة في ظل أفكار الدول المتقدمة والنامية

ظهرت تعاريف متعددة للتنمية المستدامة سواء تلك الصادرة من قواميس الدول المتقدمة أو من خلال المؤتمرات المنعقدة بخصوصها أو من خلال اللجان التي تشكلت من أجل العمل على تنفيذها. فهناك تضارب حول مفهوم التنمية المستدامة بين كل من الدول المتقدمة والنامية، إذ ينظر إلى التنمية المستدامة في الدول المتقدمة على أن الاهتمام بها يكون من خلال دمج الاعتبارات البيئية والاقتصادية في عملية صنع القرار. كما يتم التركيز على مسألة المساواة بين الأجيال وخصوصاً فيما يتعلق بالموارد المحدودة (أديب، ٢٠٠٢، ٤). فضلاً عن ذلك فإن الدول المتقدمة كانت مهتمة في دمج المسائل البيئية وتوحيدها، وهي بذلك لا تعرض منافستها الاقتصادية للخطر، ولاسيما في ضوء الاستفادة من ميزة الأجور المنخفضة في الدول النامية، كما وأكدت الدول المتقدمة على الدول النامية إن تعدل نشاطاتها الاقتصادية لتجنب تدمير الغابات المطرية التي تعد رئة العالم، لاسيما في البرازيل والموارد الأخرى ذات القيمة العالية. أما بالنسبة للدول النامية فإن التنمية المستدامة تكمن

في تلبية الاحتياجات البشرية لمواطنيها، ولضمان التنمية الاقتصادية ومن ثمَّ يكون على الأجيال الحالية تحقيق التنمية الاقتصادية ، ولو كان ذلك على حساب الغابات والموارد الطبيعية الأخرى (صالح، ٢٠٠٢، ٥)، وقد دعت الدول الصناعية الدول النامية إلى المحافظة على الغابات والموارد الطبيعية الأخرى، إلا أن الدول النامية أظهرت استياءً تجاه ذلك التصريح، إذ إن الدول النامية تفسر أن لها الحق نفسه في تلبية الاحتياجات الأساسية، ويجب أن يقوموا بما قامت به الدول المتقدمة للوصول إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، ومما لا شك فيه أنه في قمة الأرض المنعقدة في ريودي جانيرو خلال حزيران ١٩٩٢، عقدت اتفاقيات عديدة كانت قائمة على أساس التفسيرات المختلفة أساساً بين الدول النامية والمتقدمة بخصوص ما يجب أن تعنيه التنمية المستدامة (ألشرابي، ٢٠٠٥ ، ٣٢-٣٣) . وبناءً على ما تقدم فإن المعنى الرئيس للتنمية المستدامة هو التنمية التي تلبي الاحتياجات البشرية الأساسية في الوقت الحاضر من دون إعاقة قدرة الأجيال المستقبلية في الحصول على احتياجاتها المستقبل (Mitchll, 2002, 77). كما حدد مفهوم التنمية المستدامة من خلال ميثاق الأمم المتحدة سنة ١٩٨٧ عن البيئة والتنمية على النحو الآتي، هو استخدام الموارد بالمعدل الذي يكون بالإمكان إدامته من دون تخفيض المستويات المستقبلية من خلال وضع المضامين البيئية والاجتماعية أمام التنمية فالتنمية المستدامة تتطلب توحيد الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لإنتاج تنمية مرغوبة اجتماعياً وقابلة للنمو اقتصادياً ومستدامة بيئياً (Dictionary of Geograph, 2004). كما عرفت التنمية المستدامة بكونها التنمية الاقتصادية التي تضع أمامها كلياً النتائج البيئية المترتبة على النشاط الاقتصادي، وتكون قائمة على أساس استخدام الموارد التي يكون بالإمكان استبدالها أو تجديدها ، وبالتالي لا تكون مستنزفة لها (Dictionary of Ecology, 2005) .

ثانياً- آثار الإنفاق الحكومي العام على مكونات التنمية المستدامة

٢-١: آثار الإنفاق الحكومي العام على التنمية الاقتصادية

الإنفاق العام هو الأداة القوية التي تستخدمها الحكومة للتأثير في مستوى النشاط الاقتصادي من خلال التأثير الذي يمارسه هذا الإنفاق على الطلب الكلي (الفارس، ١٩٩٧، ٣٠). ولقد أكتسب الإنفاق الحكومي أهميته من مساهمته في الدخل القومي في معظم الدول المتقدمة والنامية، إذ يعد الإنفاق العام الوسيلة الأفضل والأقوى لتخفيض تباين الدخل عن طريق تقديم النفقات العامة على شكل منح نقدية، أو سلع وخدمات اجتماعية وإعانات مجانية بأقل من الكلفة من المؤكد تؤثر جميعها في توزيع الدخل. فضلاً عن أن هناك نفقات عامة قد تعود على عدد قليل من شرائح المجتمع، أو تعود منفعتها على المجتمع ككل (Mithan, 1998, 239). والإنفاق العام قد يكون منتجاً في مجالات الإنتاج والخدمات، أما الإنفاق غير المنتج فهو الإنفاق الذي لا يؤدي إلى أي زيادة في السلع والخدمات، ولا يؤدي إلى أي تحسن في مستوى المعيشة . ومن خلال ما تقدم نستطيع القول إن الإنفاق له آثارٌ على مجمل المتغيرات الاقتصادية عن طريق أثره على القوة المادية للإنتاج، وهي تشكل المقدرة الإنتاجية للمجتمع والعوامل الاقتصادية، كما يؤثر الإنفاق العام على مستوى التوظف عن طريق تأثيره في الطلب الفعلي، والذي يؤثر بدوره على مستوى التوظف الكامل، فضلاً عن قيام الإنفاق العام بالتأثير على الاستهلاك القومي عن طريق تأثير الطلب الحكومي على أموال الاستهلاك وتوزيع الاستهلاك بين الفئات الاقتصادية المختلفة، يؤدي إلى تغير في مستويات الاستهلاك القومي وهذه التغييرات في الاستهلاك القومي تؤثر على

مضاعف الاستثمار عن طريق الميل الحدي للاستهلاك (الاستهلاك المولد) الناتج عن أثر المضاعف. و يؤثر الإنفاق العام بدوره على المستوى العام للأسعار عندما ترفع النفقات الحكومية من مستوى الطلب الاستهلاكي أو عن طريق دعم الأسعار، أو دخول الدولة كبائع ومشتر في السوق . فضلاً عن القيام بالدورالتوزيعي للدخل بين فئات المجتمع وكذلك بين القطاعات الاقتصادية المختلفة للدولة (عطوي، ٢٠٠٣ ، ٢٥-٣٠).

٢-٢ آثار الإنفاق الحكومي العام على التنمية الاجتماعية

في حالة توجه الإنفاق العام باتجاه تنمية الموارد المادية هذا سوف يؤدي إلى اختلال التوازن بين رأس المال المادي ورأس المال البشري ، وعليه يمكن القول إن من أهم أساسيات التنمية هو الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية ذلك أن الإنفاق العام يهدف إلى تنمية الموارد البشرية من أجل إعادة التوازن بين رأس المال المادي ورأس المال البشري. وعليه يمكن تعريف الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية بأنه ذلك الإنفاق على المفردات المتعلقة ببناء الإنسان عقلياً وجسدياً من أجل تطوير قدرات الإنسان نفسه وجعله حالة ناهضة ثقافياً واقتصادياً واجتماعياً وكذلك مساهمته في خلق مجتمع متطور (كداوي وآخرون، ١٩٩٢ ، ٧٨). وبهذا المعنى فإن الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية يسهم في تكملة وظائف التنمية الاقتصادية وبما يساعد على تحقيق التنمية الشاملة، ذلك أن التنمية وكما هو معروف عملية شاملة متعددة الجوانب متشعبة الأبعاد ولا بد من إدراكها باعتبار أن لها شقين اقتصادي واجتماعي في إطار منهج تكاملي يأخذ في الاعتبار جميع العوامل الاقتصادية والاجتماعية، فالتنمية الاقتصادية تؤدي بجانب وظيفتها الاقتصادية وظيفة أخرى اجتماعية، إذ إنها تستهدف في المدى البعيد رفاهية الإنسان ورفع مستوى معيشته، وكان ذلك خلاف التجارب التنموية القديمة التي كانت تنظر إلى التنمية بوصفها مجرد قضية اقتصادية بحتة تقاس بالزيادة السريعة في نمو الدخل القومي (العامري، ٢٠٠١، ٢٢). إن التجارب التنموية القديمة لم تعد مقبولة في الوقت الحاضر، ذلك أن مستلزمات الإنتاج ورأس المال وغيرها من الوسائل التي تحقق للتنمية الاقتصادية أهدافها الأساسية من حيث رفع المستوى ألمعاشي للأفراد بحاجة إلى إنسان معد ومدرب يستطيع استخدام هذه الوسائل وعدم إهدارها، وهذا ما يقوم به الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية، فهو يعد القوى البشرية المدربة، ويعمل على تغيير الاتجاهات في القيم والسلوك الذي يعوق جهود التنمية الاقتصادية بجانب اهتمامه بمعالجة مشكلات قد تترتب على التنمية الاقتصادية (العامري، ٢٠٠١، ٢٣).

٢-٣ آثار الإنفاق الحكومي العام على التنمية البيئية

من خلال طبيعة النشاطات البيئية كونها نشاطات غير مربحة وكونها مشاريع لا يستطيع الأفراد القيام بها كان على الدولة أن تتبنى القيام بتلك النشاطات البيئية من أجل الحد من التدهور البيئي الذي أصاب العديد من الدول سواء كانت المتقدمة منها والنامية جراء سوء الاستغلال الناجم عن العمليات الاقتصادية، إذ تعرف النفقات البيئية على أنها نفقات الحكومة العامة على النشاطات التي تخدم بالدرجة الأساس منع وتخفيض وإزالة أي تحلل بيئي ناجم عن العمليات الاقتصادية. فضلاً عن القيام بتوجيه الإنفاق باتجاه النشاطات التي تكون مفيدة للبيئة وإدارة وعرض الموارد الطبيعية في الاقتصاد ومنع الفيضانات والنفقات على إدارة الغابات ومصائد الأسماك والغابات المحمية ومصادر الطاقة الطبيعية. وكذلك رسم سياسة انفاقية بيئية من خلال الإنفاق على تخفيض تلوث الهواء ضمن معايير كفاءة

الطاقة والسيطرة على النفايات عن طريق الإنفاق على جمع النفايات والإنفاق على حماية التربة والمياه الجوفية وحماية التنوع الحيوي (Office for National Statistics, 2001, 7-8).

كما يمكن عن طريق سياسة الإنفاق العام من خلال تقديم إعانات مخصصة للاستثمار في مجال الموارد الطبيعية وخلق فرص عمل جديدة وإضافة موارد للاقتصاد لم تكن مستغلة من قبل وكذلك المساعدة في إدخال التقنيات الحديثة والتكنولوجيا المتقدمة في هذا المجال (إبراهيم، ٢٠٠٩، ١٦).

ثالثاً- واقع الإنفاق الحكومي العام ومؤشرات التنمية المستدامة في دولة الجزائر خلال المدة (١٩٩٥- ٢٠٠٩)

في هذا الجانب سوف يتم استعراض أهم التطورات للمتغيرات المفسرة للعلاقة بين الإنفاق الحكومي كعامل مؤثر في مؤشرات التنمية المستدامة (التنمية الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية) في ظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية التي تواجه معظم الدول العربية والتي في محملها لا تزال كبيرة والتي من أهمها القضاء على الفقر ومعالجة البطالة المتزايدة وندرة القدرات المعرفية العالية مقارنة مع أقاليم رئيسة أخرى، والعمل على تحقيق قفزة تكنولوجية نوعية تؤدي إلى تحسين توظيف الموارد الطبيعية ومعالجة وإعادة تدوير تلك النفايات والملوثات وتحقيق الرفاه لشعوب المنطقة. إذ تتطلب تلك التحديات بذل المزيد من الجهود التنموية التي تسهم في الوقت نفسه في الحفاظ على المنجزات التنموية. ولكي يحقق الإنفاق الحكومي أهدافه التنموية الملائمة التي تسهم في تحقيق استدامة للنمو الاقتصادي ورفع لمستوى المعيشة واستدامة للموارد الطبيعية.

وبناءً على ما تقدم سوف يتم عرض لواقع تطور تدفقات الإنفاق الحكومي وبعض المؤشرات التي تعبر عن كل من التنمية الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية التي تعبر في مجملها عن التنمية المستدامة لدولة الجزائر للمدة ١٩٩٥-٢٠٠٩ المعتمدة في هذا البحث لكي نستطيع من خلالها أن نوضح ونختبر العلاقة فيما بعد بين الإنفاق الحكومي ومؤشرات التنمية المستدامة .

٣-١: واقع تدفقات الإنفاق الحكومي العام لدولة الجزائر خلال المدة (١٩٩٥-٢٠٠٩)

الجدول ١: تطور معدلات نمو تدفقات الإنفاق الحكومي العام لدولة الجزائر خلال المدة (١٩٩٥-٢٠٠٩)

المتغيرات / السنوات	الإنفاق الحكومي العام بالدولار	معدل نمو الإنفاق الحكومي العام
١٩٩٥	٣٧٦٤٥٤٠٠	-
١٩٩٦	٤٨١٣٠٥٠٠	٢٧.٨٥
١٩٩٧	٥٧٤٩٩٦٠٠	١٩.٤٦
١٩٩٨	٦٦١٥٥٥٠٠	١٥.٠٥
١٩٩٩	٦٦٣٨٥٥٠٠	٠.٣٤
٢٠٠٠	٧٧٤٦٩٥٠٠	١٦.٦٩
٢٠٠١	٨٥٦١٩٣٠٠	١٠.٥٢
٢٠٠٢	٩٦٣٦٠٠٠٠	١٢.٥٤
٢٠٠٣	١٠٩٧٧٠٠٠٠	١٣.٩
٢٠٠٤	١١٤٤٠٦٦٠٠	٤.٢٢
٢٠٠٥	١٢٨٥٣٢١٠٠	١٢.٣٤

المتغيرات / السنوات	الإنفاق الحكومي العام بالدولار	معدل نمو الإنفاق الحكومي العام
٢٠٠٦	١٢٩٢٩٠٢٠٠	٠.٥٨
٢٠٠٧	١٤٧٧٠٠٧٠٠	١٤.٢٣
٢٠٠٨	١٧٤٤٤٤٥٠٠	١٨.١٠
٢٠٠٩	٢٥٦٦٥٣٠٠٠	٤٧.١٢

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

ومن خلال النظر إلى الجدول (١) نلاحظ أن معدل نمو تدفقات الإنفاق الحكومي بدأ بالانخفاض في المدة ١٩٩٥-١٩٩٧، وذلك بسبب قيام الدولة موضوع البحث بإجراءات الإصلاح الاقتصادي، وإتباع سياسة مالية انضباطية تهدف إلى التحكم في الإنفاق الحكومي والمحافظة على الاستقرار المالي، وبوجه خاص نفقات الاستهلاك الحكومي، تماشياً مع سياسة تقليص دور القطاع الحكومي مقابل تفعيل وزيادة نشاط القطاع الخاص (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٦، ٨٢).

ولقد استمرت دولة الجزائر خلال عام ١٩٩٨ في إتباع سياسة مالية حصينة في مجال الإنفاق، إذ أدى ذلك إلى تراجع معدل الإنفاق الحكومي أو النمو بمعدلات أقل من الأعوام التي سبقتها وتظهر البيانات في الجدول أعلاه أن تدفقات الإنفاق الحكومي قد سجلت ارتفاعاً بنسب متفاوتة في إجمال النفقات خلال عام ٢٠٠٢ مقارنة بالعام ٢٠٠١ ومن خلال التغييرات التي ظهرت منذ عام ٢٠٠٢ تبين أن دولة الجزائر اعتمدت سياسة مالية توسعية إذ إن النهج التوسعي ارتبط بالقفزات الكبيرة المتزايدة في قيمة إجمالي الإيرادات وقيمة الناتج المحلي الإجمالي، كما يلاحظ أيضاً وجود ارتباط قوي موجب بين الإنفاق والإيرادات، وبين الإنفاق والناتج المحلي الإجمالي، وعلى الرغم من النهج التوسعي في الإنفاق العام إلا أن علاقات الارتباط المشار إليها توضح أن الدور الذي تؤديه السياسة المالية في اقتصاد الدولة موضوع البحث محدود، حيث يتم تحديد الإنفاق الحكومي من جهةً بناءً على حجم الموارد المتاحة والتي تعتمد بدورها على مستوى النشاط الاقتصادي. ويتم تحديدها من جهةً أخرى بناءً على أولويات السلطات الاقتصادية في تطوير البنى التحتية ومواجهة مشكلات البطالة وحدة الفقر (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٦، ١١٣).

أما في عام ٢٠٠٦ فقد انخفض حجم الإنفاق العام في الجزائر عن حجم الإنفاق في عام ٢٠٠٥، حيث بلغ معدل نمو الإنفاق في عام ٢٠٠٥م ١٢.٣٤%، أما في عام ٢٠٠٦م فقد بلغ معدل نمو الإنفاق ٠.٥٨% .

ولقد ظهر واقع تدفقات الإنفاق الحكومي في الجزائر مرتفعاً في عام ٢٠٠٧ حيث بلغ معدل نموه ١٤.٢٣%، ويعكس ذلك توجه غالبية الدول الرئيسة المصدرة للنفط نحو الاستفادة من الموارد المالية المتراكمة جراء ارتفاع أسعار النفط من خلال صيانة وتطوير البنية التحتية والتعليم والصحة والاستثمار في تنمية وتطوير المشروعات الصناعية وزيادة القدرات الإنتاجية لقطاع النفط والنهوض بقدرات الصناعات القائمة كصناعات الألمنيوم والحديد والمشتقات النفطية. وكذلك المساهمة في رفع وتحسين مستويات المعيشة لمواطنيها وضمان حقوق الأجيال القادمة من أعمال التنمية، وتجدر الإشارة إلى الرغم من أهمية الإنفاق في تحسين معدلات النمو ومستويات المعيشة، فإن لارتفاعه انعكاسات سلبية على معدلات التضخم، خاصةً إذا لم يكن هناك توافق بين السياستين المالية والنقدية، وهو ما

يعاني منه غالبية الدول العربية وعلى رأسها الدول المصدرة للنفط (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٨، ١١٩_١٢٠). وشهد واقع تدفقات الإنفاق الحكومي تزايداً في عام ٢٠٠٩ حيث بلغ ٤٧%، ويعود السبب في ذلك الارتفاع إلى جملة من العوامل أهمها طبيعة السياسات المالية التي اتبعتها الدولة موضوع البحث والمرتبطة بتداعيات الأزمة المالية وتأثيرها على الوضع المالي من جهة، ومدى مرونة السياسات المالية في العمل على التصدي لتباطؤ وتراجع النشاط الاقتصادي من جهة أخرى، إذ أتاحت الفوائض المالية المتراكمة فيها المجال لإتباع سياسات مالية توسعية وكذلك يعود سبب الارتفاع إلى التراجع في الناتج المحلي الإجمالي بعد انخفاض قيمة الإنتاج النفطي جراء الانخفاض في أسعار النفط الخام، وكذلك في حجم الإنتاج النفطي (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠١٠، ١٢٨).

٣-٢ واقع تطور بعض المؤشرات الاقتصادية المفسرة للتنمية الاقتصادية لدولة الجزائر خلال المدة (١٩٩٥-٢٠٠٩)

الجدول ٢: تطور معدلات نمو ونسب بعض المؤشرات الاقتصادية لدولة الجزائر خلال المدة ١٩٩٥-٢٠٠٩

المتغيرات / السنوات	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار	معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار	صافي ميزان المدفوعات	معدل نمو صافي ميزان المدفوعات
١٩٩٥	١٤٧٧.٥٧	-	١٢٤٨.٠٠	-
١٩٩٦	١٦٣٢.١٩	١٠.٤٦	٣٤٥٠.٠٠	١٧٦.٤٤
١٩٩٧	١٦٤٩.٠٤	١.٠٣	٣٤٥٠.٠٠	٠
١٩٩٨	١٦٢٥.٤٢	-١.٤	-٩١٠.٠٠	-٧٣.٦٢
١٩٩٩	١٦١٧.٤٩	-٠.٤٨	٢٠.٠٠	-٩٧.٨٠
٢٠٠٠	١٧٩٦.٠٤	١١.٠٣	٩١٤٢.٠٠	٤٤.٧١
٢٠٠١	١٧٨٢.٦٦	-٠.٧٤	٧٠٦٠.٠٠	-٢٢.٧٧
٢٠٠٢	١٨١٦.١٦	١.٨٧	٤٣٥٩.٠٠	-٣٨.٢٥
٢٠٠٣	٢١٣٣.٢٢	١٧.٤٥	٨٨٠٨.٠٠	١٠٢.٠٦
٢٠٠٤	٢٦٢٦.٦٣	٢٣.١٢	١١١١٦.٠٠	٢٦.٢٠
٢٠٠٥	٣١١٤.٩٢	١٨.٥٨	٢١١٨٣.٠٠	٩٠.٥٦
٢٠٠٦	٣٥١٣.١٧	١٢.٧٨	٢٨٩٥٠.٠٠	٣٦.٦٦
٢٠٠٧	٤٠١٠.٩٥	١٤.١٦	٣٠٦٠٠.٠٠	٥.٦٩
٢٠٠٨	٤٩٧٤.٤٦	٢٤.٠٠	٣٤٤٥٢.٠٠	١٢.٥٨
٢٠٠٩	٤٠٢٨.٥	-١٩.٠٠	٤٣١.٠٠	-٩٨.٧٤

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، قد ارتفع في عام ٢٠٠٠م ليصل إلى ١١.٠٣%، وهذه دلالة واضحة على زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي ويرجح السبب في ذلك إلى استمرار ارتفاع أسعار النفط وكميات إنتاجه وتصديره. كما أسهم في استمرار نمو الاقتصاد الأثر الإيجابي لبرامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلي على الاستقرار الاقتصادي الكلي في تحفيز جانب العرض وتجاوبه (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠١ ، ١٣). ولكن هذا الارتفاع في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إذا ما قورن بالمتوسط العام لنصيب الفرد من

الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، فهو دون ذلك المتوسط العام . إذ بلغ المتوسط العام للدول العربية ٢٤٤٢ دولاراً عام ٢٠٠٣، في حين بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر لنفس العام ٢١٣٣ دولاراً ، ولكن هذا الارتفاع بدأ مرتفعاً إذا ما قورن مع الأعوام السابقة إذ بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٥-٢٠٠٢ بين ١٤٧٧ دولاراً إلى ١٨١٦ دولاراً لقد وصل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الزيادة خلال عام ٢٠٠٥م مع استمرار ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات عالية خلال عام ٢٠٠٥ ولقد استمر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالارتفاع ليصل في عام ٢٠٠٩، فقد انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى ٤٠٢٨ دولاراً ويعزى هذا الانخفاض إلى انخفاض الصادرات النفطية الناجم عن التراجع في أسعار النفط خلال منتصف عام ٢٠٠٨ وبداية عام ٢٠٠٩ متأثراً بالأزمة الاقتصادية العالمية، والتي أدت أيضاً إلى انخفاض الطلب على الصادرات، وتراجع صافي الاستثمارات الأجنبية ورأس المال وعوائد السياحة. أما معدل نمو ميزات المدفوعات فقد انخفض ليصل في عام ٢٠٠٢ إلى سالب ٩٨.٧٤% فقد تراجع بنسبة ٨١.٤% ليصل إلى ٧.٦ مليار دولار، إي ما يمثل ٥.٤% من الناتج المحلي الإجمالي، ويعزى تراجع فائض صافي ميزان المدفوعات للعام ٢٠٠٩ إلى الانكماش الملموس لحصيلة الصادرات السلعية،أثر الركود في الاقتصاد العالمي الذي نجم عنه تراجع أسعار النفط والمواد الأولية الأخرى. أما بالنسبة للواردات السلعية فقد تراجعت أيضاً بسبب التباطؤ الاقتصادي وتراجع أسعارها العالمية (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠١٠، ١١٦- ١٨٥) .

٣-٣: واقع تطور بعض المؤشرات الاجتماعية المفسرة للتنمية الاجتماعية لدولة الجزائر خلال المدة (١٩٩٥-٢٠٠٩)

الجدول ٣: تطور معدلات نمو نسب بعض المؤشرات الاجتماعية لدولة الجزائر خلال المدة ١٩٩٥-٢٠٠٩

المتغيرات / السنوات	معدل نمو عدد المعاملات العلمية والهندسية المنشورة في المجلات	معدل نمو صادرات التكنولوجيا المتقدمة من إجمالي صادرات السلع المصنوعة	معدل نمو نسبة الالتحاق بالمدارس التأهيلية ما قبل الابتدائية	معدل نمو إتمام مرحلة التعليم الابتدائي من الإجمالي	السكان الذين يستخدمون مصادر محسنة لمياه الشرب %	السكان الذين يستخدمون مرافق صحية محسنة %
١٩٩٥	-	-	-	-	٧٩	٧٧
١٩٩٦	١.٦٢	-٤٩.٦٢	٣١.٥٣	-١.٢٥	٧٨	٩١
١٩٩٧	١٧.٠٤	-٤٠.٧٢	٢.٥٤	-١.٨٤	٧٨	٩١
١٩٩٨	٦.٣٥	-٢٣.٨٦	١٧.٢٤	١.٢٣	٧٨	٩١
١٩٩٩	٢.٥٧	٢١٨.٧٠	٦.٦٤	٣.٦٣	٩٤	٧٣
٢٠٠٠	-٢	-٢٣.٩٦	٩.٨	٠.٤٦	٨٩	٩٢
٢٠٠١	١٨.٥٤	٣٨٨.٣	١٠.٨٢	٠.٦٦	٩٤	٧٣
٢٠٠٢	١٣.٩٦	-٤.٦٧	٢٣.٦٥	-٢.٣٠	٨٦	٩٣
٢٠٠٣	٤.٣٥	-٨٥.٣	٢٦.٦٢	٨.٢٣	٩٥	٩٤
٢٠٠٤	٤.١٧	٧٣.٨٣	-٨.٢٦	٢.٢٨	٨٤	٩٠
٢٠٠٥	٢٢.٢٠	١١٢.٢٩	١٨.٠٣	١.٥٥	٨٧	٩٢

المتغيرات / السنوات	معدل نمو عدد المعاملات العلمية والهندسية المنشورة في المجلات	معدل نمو صادرات التكنولوجيا المتقدمة من إجمالي صادرات السلع المصنوعة	معدل نمو نسبة الالتحاق بالمدارس التأهيلية ما قبل الابتدائية	معدل نمو إتمام مرحلة التعليم الابتدائي من الإجمالي	السكان الذين يستخدمون مصادر محسنة لمياه الشرب %	السكان الذين يستخدمون مرافق صحية محسنة %
٢٠٠٦	٢٢.٥٥	١.٥٤	٣٠.١٥	١.٥٤	٨٥	٩٤
٢٠٠٧	١.٨٣	١.٥٨	٣٧.٢٣	١.٥٨	٨٧	٩٢
٢٠٠٨	١٨.١٠	-٠.٧٢	٣١.٠٨	-٠.٧٢	٨٣	٩٥
٢٠٠٩	١٦.٢٧	١٩.٦٧	١٦.٦٧	١٩.٦٧	٨٧	٩٧

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

من خلال الواقع الذي عرض في الجدول أعلاه نلاحظ انخفاض شديد في السنوات ١٩٩٥-٢٠٠٢ بمعدل نمو نسبة صادرات التكنولوجيا المتقدمة من إجمالي صادرات السلع المصنوعة، هذا بسبب ضعف القاعدة التكنولوجية وضعف مخرجات البحث والتطوير من التكنولوجية المتقدمة وبراءات الاختراع، وتعزى ببعض إخفاقات هذا القطاع إلى عدم توفر الإمكانات المادية لديها (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٦، ٣٦)، في حين ارتفعتا في عام ٢٠٠٣-٢٠٠٨ ارتفاعات طفيفة إذا ما قورنت مع بعض دول أخرى، إذ يبلغ معدل الإنفاق على هذا القطاع في دول شرق آسيا الباسيفيكي ١.٥% من الناتج المحلي الإجمالي، أما واقع نمو معدل عدد المقالات العلمية والهندسية المنشورة في المجلات خلال مدة دراسة البحث متواضعة، وذلك لضعف التخصيصات الحكومية في مجال البحث والتطوير (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٦، ٣٥) أما معدل نمو نسبة الالتحاق بالمدارس التأهيلية ما قبل الابتدائية (رياض الأطفال) فقد ارتفعت بشكل كبير في عام ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ عنه في السنوات السابقة، إذ رصدت معظم الدول العربية ومنها الدولة عينة البحث موارد مالية كبيرة لتطوير خدمات التعليم، فضلاً عن القطاع الخاص الذي رصد إمكانياته في هذا المجال (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٤، ٢٣).

٣-٤: واقع تطور بعض المؤشرات البيئية المفسرة للتنمية البيئية لدولة الجزائر خلال المدة ١٩٩٥-٢٠٠٩

الجدول ٤: تطور معدلات نمو ونسب بعض المؤشرات البيئية لدولة الجزائر خلال المدة ١٩٩٥-٢٠٠٩

المتغيرات / السنوات	متوسط نصيب الفرد بالطن المتري من غاز Co^2	معدل نمو متوسط نصيب الفرد بالطن المتري من غاز Co^2	معدل نمو نسبة استهلاك الطاقة غير المتجددة ما يعادل ألف طن متري من البترول	معدل نمو نسبة استهلاك الطاقة المتجددة ما يعادل ألف طن متري من البترول	نصيب الفرد من مساحات الغابات المثمرة غير المترية أقل من سم^2	معدل نمو نصيب الفرد من مساحات الغابات المثمرة وغير المثمرة
	٣.٩٧٤٤٧	-	-	-	٠.٦٧٠	٠.١٤
١٩٩٦	٣.٠٣٥٦٧٢	-١.٩٩	٣.٦٥	٣.٧	٠.٦٧١	٠.٢٩
١٩٩٧	٣.١١٨٨٧	٢.٥	-٣.٠٤	-٣.٥	٠.٦٧٣	٠.٢٩
١٩٩٨	٣.٣٤٧٤٠٨	٧.٥٦	٢.٩٨	٣.١٤	٠.٦٧٥	٠.٢٩

المتغيرات / السنوات	متوسط نصيب الفرد بالطن المتري من غاز Co^2	معدل نمو متوسط نصيب الفرد بالطن المتري من غاز Co^2	معدل نمو نسبة استهلاك الطاقة غير المتجددة ما يعادل ألف طن متري من البترول	معدل نمو نسبة استهلاك الطاقة المتجددة ما يعادل ألف طن متري من البترول	نصيب الفرد من مساحات الغابات المثمرة غير المترية أقل من سم^2	معدل نمو نصيب الفرد من مساحات الغابات المثمرة وغير المثمرة
١٩٩٩	٣.٣٥٤٩٤٤	٠.٢٢	٣.٤٢	٢٩.٥	٠.٦٧٧	٠.٢٩
٢٠٠٠	٣.٠١٦٢٨٨	٣.٠١٦	٦.٨٦	٣.٤	٠.٦٧٩	٠.٢٩
٢٠٠١	٣.٦٠٨٩٥٥	١٩.٦٤	١.٥٨	-٦.٤٤	٠.٦٨١	٠.٢٩
٢٠٠٢	٣.٨٩٥٩١٦	٧.٩٥	٠.٢٦	-١.٥٥	٠.٦٨٢	٠.١٤
٢٠٠٣	٣.٨٢٧٧	-١.٧٥	٦.٢	-٠.٢٦	٠.٦٨٠	-٠.٢٩
٢٠٠٤	٣.٦٧٢١٣٣	-٤.٠٦	٦.٦٨	-٦.٠	٠.٦٧٨	-٠.٢٩
٢٠٠٥	٣.٨٣٢٠٥٨	٤.٣٥	٠.٨٩	-٢٣.٥	٠.٦٧٦	-٠.٢٩
٢٠٠٦	٣.٨٠٥٧٥١	-٠.٦٨	٤.١٣	-٠.٨٨	٠.٦٧٤	-٠.٢٩
٢٠٠٧	٣.٧٣١٣٤٣	-١.٩٥	٧.٤٣	١٧.٧٢	٠.٦٧٢	-٠.٢٩
٢٠٠٨	٤.٢٠٢٧٠٣	١٢.٦٣	٦.١٧	-١٦.٧٠	-٠.٦٧٠	-٠.٢٩
٢٠٠٩	٣.٩٧٦٣٩	-٥.٣٨	٠.٧٣	٥.٢٥	٠.٦٦٧	-٠.٤٤

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

من خلال استعراض واقع المؤشرات البيئية، إذ ظهر غاز Co_2 الذي يعد أحد المكونات الطبيعية لغلافنا الجوي والذي ازداد نتيجة لزيادة فعاليات الأنشطة الاقتصادية لمختلف قطاعات الاقتصاد، وهذه الزيادة تؤدي إلى المساهمة في التأثير على الاحتباس الحراري، ولاسيما أن جميع المنظمات الدولية والعالمية تعمل على تخفيض انبعاث ذلك الغاز. ولقد بلغ معدل نمو متوسط نصيب الفرد من غاز Co_2 بالطن المتري في بعض أعوام مدة البحث ٧.٥٦%-١٩.٦٤%، في حين انخفض معدل نمو متوسط الفرد من غاز Co_2 في البعض الآخر من أعوام مدة البحث بين ٣%-٥% . وظهر أعلى متوسط نصيب الفرد من غاز Co_2 خلال مدة البحث في عام ٢٠٠٨ بـ ٤.٢٠٢٧٠ طناً متريا. كما يعد استهلاك الطاقة أحد العوامل المهمة من عمل نشاطات القطاعات الاقتصادية المختلفة، وأحد دلالات التطور الحضاري هو التوسع في استهلاك الطاقة التي تعد أحد أهم العوامل المؤثرة سلبياً في البيئة، ولقد ظهر مؤشر استهلاك الطاقة غير المتجددة لدولة عينة البحث بمعدل نمو موجب طول مدة البحث، إذ تراوح بين حوالي ١%-٧% . وتعد مصادر الطاقة المتجددة أحد العوامل المهمة أيضاً في عملية التنمية إلا أن استهلاكها في الدولة موضوع البحث قد تناقص خلال مدة البحث، حيث إن أثرها السلبي على البيئة أقل منه في استهلاك الطاقة غير المتجددة، إذ تراوحت معدلات النمو السالبة بين -٣% إلى -٢٣.٥% خلال مدة البحث. أما مساحات الغابات سواء كانت مثمرة أم غير مثمرة فيأتي دورها البيئي وأهميتها في تثبيت التربة وتحسين بيئتها و إغنائها بالمواد العضوية وتأتي الغابات، وبخاصة الاستوائية منها، المجمعات النباتية والحيوانية الطبيعية الغنية بالاحتمالات الوراثية وذات القيمة الحيوية البالغة الأهمية في تحسين المحاصيل المزروعة الذي يقود إلى المحافظة على التوازن البيئي وتحسين البيئة (التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ٢٠٠٩ ، ٤٣). ومن خلال

الجدول السابق بلغت مساحات الغابات في عام ٢٠٠٠ ٣٠.٥٢٨٢ كيلو م٢، إلا أن هذه المساحة بدأت بالتناقص خلال مدة البحث حيث كانت في عام ١٩٩٥ ٠.٦٧٠ أقل من سم٢ وانتهى عام ٢٠٠٩ بـ ٠.٦٦٧ أقل من سم٢.

رابعاً- أنموذج تحديد العلاقة بين الإنفاق الحكومي وبعض متغيرات التنمية المستدامة

لغرض تفسير العلاقة بين الإنفاق الحكومي وبعض متغيرات التنمية المستدامة سوف يعتمد البحث على أنموذج كمي اعتمد الصيغة الرياضية الآتية :

$$y_i = B_o + B_i X_i + u_i$$

y_i : المتغير المعتمد المعبر عن التنمية الاقتصادية والذي تم التعبيرعنه وفقاً للمتغيرات الآتية:

y_{11} : المتغير المستجيب الأول يمثل : نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

y_{12} : المتغير المستجيب الثاني يمثل : صافي ميزان المدفوعات.

x_1 : المتغير المفسر الإنفاق الحكومي أثره على بعض متغيرات التنمية الاقتصادية .

y_2 :المتغير المعتمد المعبر عن التنمية الاجتماعية والذي تم التعبيرعنه وفقاً للمتغيرات الآتية:

y_{21} : المتغير المستجيب الأول يمثل : عدد المقالات العلمية والهندسية المنشورة في المجلات.

y_{22} : المتغير المستجيب الثاني يمثل : نسبة الصادرات التكنولوجية المتقدمة من إجمالي صادرات السلع المصنوعة.

y_{23} : المتغير المستجيب الثالث يمثل : معدل الالتحاق بالمدارس التأهيلية ما قبل الابتدائية.

y_{24} : المتغير المستجيب الرابع يمثل : معدل إتمام مرحلة التعليم الابتدائي.

y_{25} : المتغير المستجيب الخامس يمثل : معدل السكان الحاصلين على مصادر مياه محسنة.

y_{26} : المتغير المستجيب السادس يمثل : معدل السكان الحاصلين على مرافق صحية محسنة.

x_1 : المتغير المفسر الإنفاق الحكومي أثره على بعض متغيرات التنمية الاجتماعية.

y_3 : المتغير المعتمد المعبر عن التنمية البيئية والذي تم التعبير عنه وفقاً للمتغيرات الآتية:

y_{31} : المتغير المستجيب الأول يمثل : انبعاثات غاز Co_2 بالطن المتري.

y_{32} : المتغير المستجيب الثاني يمثل : مساحات الغابات المثمرة وغير المثمرة.

y_{33} : المتغير المستجيب الثالث يمثل : استهلاك الطاقة غير المتجددة.

y_{34} : المتغير المستجيب الرابع يمثل : استهلاك الطاقة المتجددة.

x_1 : المتغير المفسر الإنفاق الحكومي أثره على بعض متغيرات التنمية البيئية.

ومن خلال ما تقدم تم الاعتماد على بعض المتغيرات التي تمثل في مجملها التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئة والتي في مجملها أيضاً تعبر عن مصطلح التنمية المستدامة.

تفسير نتائج تحليل الانحدار

لتفسير العلاقة بين المتغير المفسر والمتغيرات المعتمدة استخدم الانحدار الخطي البسيط. علماً أن مدة البحث خمس عشرة سنة من (١٩٩٥-٢٠٠٩) وتم الحصول على بيانات هذه المدة من موقع البنك الدولي، وأن قيمة t الجدولية = ١.٧٧١، وان قيمة F الجدولية = ٤.٦٧ عند مستوى معنوية (٠.٠٥)، وفيما يأتي تحليل نتائج تأثير المتغير المفسر الإنفاق الحكومي في بعض مؤشرات التنمية المستدامة لدولة الجزائر عينة البحث خلال المدة ١٩٩٠-٢٠٠٩.

٥-١ أثر الإنفاق الحكومي في المتغيرات المعبرة عن التنمية الاقتصادية لدولة الجزائر خلال المدة (١٩٩٥-٢٠٠٩)

الجدول ٥: تأثير المتغير المفسر الإنفاق الحكومي في المتغيرات المعتمدة للتنمية الاقتصادية لدولة الجزائر خلال المدة ١٩٩٥-٢٠٠٩

المتغير المفسر / المتغيرات المعتمدة		ثابت معادلة الانحدار	X_1	معامل التحديد R_2	قيمة F المحسوبة
y_{11}	B	٥٨٤	٠.٠١٥٩	%٨٧	٩٣,٣٤
	t	٢.٥٨	٩.٦٦		
Y_{12}	B	١٠٢٦٤_	٠,٠١٩٩	٨٧,٩	٩٤,٤٥
	t	٣,٦٦_	٩,٧٢		

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي ومخرجات الحاسبة.

تبين من النتائج المعروضة في الجدول أعلاه لدولة الجزائر أن معامل التحديد R_2 = ٨٧% أي أن ٨٧% من التغييرات الحاصلة في المتغير المعتمد الأول وهو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تفسر بوساطة الإنفاق الحكومي وان ٨٧.٩% من التغييرات الحاصلة في المتغير المعتمد الثاني وهو صافي ميزان المدفوعات تفسر بوساطة الإنفاق الحكومي.

وأظهر تحليل نتائج الانحدار أن قيمة F المحسوبة لكل من y_{11} ، y_{12} أكبر من قيمة نظريتها الجدولية مما يؤكد معنوية الأنموذجين من الناحية الإحصائية، وعند اختبار مدى قابلية المتغير المفسر في تفسير التغييرات الحاصلة في المتغيرين المعتمدين تبين بأن قيمة t المحسوبة للأنموذجين أكبر من قيمة t الجدولية عند مستوى معنوية ٥% أي قدرة المتغير المفسر على تفسير التغييرات الحاصلة في المتغيرات المعتمدة . وتمثل Bi التغيير الناجم في yi نتيجة التغيير في xi بوحدة واحدة مع افتراض ثبات بقيمة العوامل الأخرى، حيث بلغت B_1 للمتغير المعتمد الأول y_{11} ٠.٠١٥٩ وحدة، يعني ذلك استجابة المتغير المفسر x_1 زيادة بمقدار ١% يحدث تغيراً في y_{11} بمقدار ٠.٠١٥٩ وإذا بلغت B_1 للمتغير المعتمد الثاني B_1 ٠,٠١٩٩ وحدة ، يعني ذلك استجابة المتغير x_1 لزيادة بمقدار ١% يحدث تغييراً في y_{12} بمقدار ٠.٠١٩٩ وحدة .

ومن خلال ما تقدم نخلص إلى أن للإنفاق الحكومي أثراً إيجابياً ملموساً للتأثير في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وصافي ميزان المدفوعات وهذا ما يثبت فرضية البحث إلا إن هذا التأثير ضعيف جداً أذا ما قورن بالدول المتقدمة وبعض الدول النامية حيث أن تزايد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يدل على مستوى اقتصادي جيد يعكس رفاهية معينة للمجتمع أما صافي ميزان المدفوعات فيعكس قدرة المجتمع من خلال تحقيق فائض في صافي ميزان المدفوعات فهو دلالة على اتجاه الإنفاق الحكومي نحو توسيع القاعدة الإنتاجية.

٥-٢ أثر الإنفاق الحكومي في المتغيرات المعبرة عن التنمية الاجتماعية لدولة الجزائر خلال المدة ١٩٩٥- ٢٠٠٩

الجدول ٦: تأثير المتغير المفسر الإنفاق الحكومي في المتغيرات المعتمدة للتنمية الاجتماعية لدولة الجزائر خلال المدة ١٩٩٥–٢٠٠٩

المتغير المفسر / المتغيرات المعتمدة		ثابت معادلة الانحدار	X_1	معامل التحديد R_2	قيمة F المحسوبة
y_{21}	B	٤٠.٦	٠.٠٠٠١٦٣	%٩٤.٨	٣٥.٢٤
	t	٢.٧٨	١٥.٣٤		
y_{22}	B	١٠٥٣	٠.٠٠٠٠٢١-	%٠.٠١١٢	٨.٥
	t	٢.١٩	٠.٠٤-		
y_{23}	B	٦٠٤٣-	٠.٠٠٠١١٦	%٧٦.١	٤١.٥٠
	t	٢.٧٠-	٦.٤٤		
y_{24}	B	٥٩٠٣	٠.٠٠٠٠٢٠١	%٣٩	٨.٣٠
	t	٦.٠٨	٢.٨٨		
y_{25}	B	٨١٠٧	٠.٠٠٠٥٦٢	%٢٦	٤.٨٨
	t	٢١.٠٧	٢.٤١		

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي ومخرجات الحاسبة

تشير النتائج الموضحة في الجدول أعلاه إن معامل التحديد R_2 لكل من y_{21} =٩٤.٨% أي إن ٩٤.٨% من التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد الأول، وهو عدد المقالات العلمية والهندسية المنشورة في المجالات تفسر بوساطة الإنفاق الحكومي، وإن ٧٦.١% من التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد الثالث، وهو نسبة الالتحاق بالمدارس التأهيلية ما قبل الابتدائية من الإجمالي تفسر بوساطة الإنفاق الحكومي، وإن ٣٩% من التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد الرابع، وهو معدل إتمام مرحلة التعليم الابتدائي من الإجمالي، وإن ٢٦% من التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد السادس وهو المرافق الصحية المحسنة تفسر بوساطة الإنفاق الحكومي. وأظهر تحليل نتائج الانحدار أن قيمة F المحسوبة لكل من y_{21} ، y_{22} ، y_{23} ، y_{24} ، y_{26} أكبر من قيمة F الجدولية مما يؤكد على معنوية النماذج من الناحية الاحصائية وان y_{25} كانت أقل من الجدولية . وقيمة t المحسوبة لكل من y_{21} ، y_{23} ، y_{24} ، y_{26} أكبر من نظيرتها الجدولية عند مستوى معنوية ٥% أي قدرة المتغير المفسر على تفسير التغير في المتغيرات المعتمدة . باستثناء y_{22} ، y_{25} فكانت قيمة t المحسوبة أقل من الجدولية، مما يدل على عدم قدرة الإنفاق الحكومي على تفسير التغيير في المتغير المعتمد الثاني والخامس .

وتمثل B_i التغيير الناجم في y_i نتيجة التغيير في x_i بوحدة واحدة ، أي مع افتراض ثبات العوامل الأخرى حيث بلغت B_i للمتغير المعتمد الأول ٠.٠٠٠١٦٣ وحدة يعني ذلك

استجابة المتغير x_i لزيادة بمقدار ١% يحدث تغييراً في y_{21} بمقدار ٠.٠٠٠١٦٣ وحدة ، وإذا بلغت B_i للمتغير المعتمد الثالث ٠.٠٠٠١١٦ وحدة يعني ذلك استجابة المتغير x_i لزيادة بمقدار ١% يحدث تغييراً في y_{23} بمقدار ٠.٠٠٠١١٦ وحدة ، وإذا بلغت B_i للمتغير المعتمد الرابع ٠.٠٠٠٢٠١ وحدة ، يعني ذلك استجابة المتغير x_i لزيادة بمقدار ١% يحدث تغييراً في y_{24} بمقدار ٠.٠٠٠٢٠١ وحدة . وإذا بلغت B_i للمتغير المعتمد السادس ٠.٠٠٠٥٦٢ وحدة يعني ذلك استجابة المتغير x_i لزيادة بمقدار ١% يحدث تغييراً في y_{26} بمقدار ٠.٠٠٠٥٦٢ وحدة . ومن خلال ما تقدم نخلص إلى أن الإنفاق الحكومي له أثر إيجابي ملموس على بعض متغيرات التنمية الاجتماعية وهي عدد المقالات العلمية والهندسية المنشورة في المجلات ونسبة الالتحاق بالمدارس التأهيلية ما قبل الابتدائية ومعدل إتمام مرحلة التعليم الابتدائي الإجمالي والمرافق الصحية المحسنة، وهو ما يثبت فرضية البحث بالنسبة لتلك المتغيرات، ولكن هذا التأثير لا يحقق الطموح المرجو من وراء تدفقات الإنفاق الحكومي التي كان الهدف منها هو النهوض بواقع التنمية الاجتماعية ، أما بالنسبة لكل من نسبة صادرات التكنولوجيا المستدامة من إجمالي صادرات السلع المصنوعة ومعدل السكان الحاصلين على مصادر المياه المحسنة كان الإنفاق الحكومي غير قادر على تفسير المتغيرات الحاصلة في تلك المتغيرات المعتمدة .

٥-٣ أثر الإنفاق الحكومي في المتغيرات المعبرة عن التنمية البيئية لدولة الجزائر خلال المدة ١٩٩٥-٢٠٠٩

الجدول ٧: تأثير المتغير المفسر الإنفاق الحكومي في المتغيرات المعتمدة للتنمية البيئية لدولة الجزائر خلال المدة ١٩٩٥ ــ ٢٠٠٩

المتغيرين المعتمدين / المتغير المفسر		تأثير معادلة الانحدار	X_1	معامل الانحدار R_2	قيمة F المحسوبة
y_{11}	B	٧٧٧٦٦	٠.٠٢٤٨	%٨٠.٥	٥٣.٧٠
	t	١٦.٧٥	٧.٣٣		
y_{12}	B	١٨٩٨٧	٠.٠٠١٨٨	%٨٠.٨	٥٤.٨٦
	t	٥٤.٣٨	٧.٤١		
y_{13}	B	٢٠٣٦٠	٠.٠٠٦٩٣	%٩٣.١	٧٥.١٥
	t	٢٨.٣٢	١٣.٢٣		
y_{14}	B	٢٧.٦	٠.٠٠٠٣٠٠	%٢٠.٤	٤.٩٧
	t	١٤.١٣	١.٨٢٢		

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي ومخرجات الحاسبة

تبين من نتائج تحليل الانحدار المعروضة في الجدول أعلاه أن معامل التحديد R2=٨٠.٥%، أي إن ٨٠.٥% من التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد الأول، وهو انبعاثات غاز ثاني اوكسيد الكاربون CO_2 تفسر بوساطة الإنفاق الحكومي، وإن ٨٠.٨ % من التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد الثاني وهو الغابات المثمرة وغير المثمرة تفسر

بوساطة الإنفاق الحكومي، وإن ٩٣.١% من التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد الثالث وهو استهلاك الطاقة غير المتجددة تفسر بوساطة الإنفاق الحكومي. وإن ٢٠.٤% من التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد الرابع وهو استهلاك الطاقة المتجددة تفسر بوساطة الإنفاق الحكومي. واظهرت نتائج تحليل الانحدار أيضا أن قيمة F المحسوبة لكل من y_{21} ، y_{22} ، y_{23} ، y_{24} أكبر من نظيرتها الجدولية، مما يؤكد على معنوية النماذج من الناحية الإحصائية. أما قيمة t المحسوبة لكل من y_{21} ، y_{22} ، y_{23} ، y_{24} فكانت أكبر من قيمة t الجدولية عند مستوى معنوية ٥% أي قدرة المتغير المفسر على تفسير التغيرات الحاصلة في المتغيرات المعتمدة .

وتمثل B_i التغيير الناجم في y_i نتيجة التغيير في x_i بوحدة واحدة، أي مع افتراض ثبات بقية العوامل الأخرى، إذ بلغت B_i للمتغير المعتمد الأول y_{31} ٠.٠٢٤٨ وحدة، يعني ذلك استجابة المتغير x_i لزيادة بمقدار ١% يحدث تغيراً في y_{31} بمقدار ٠.٠٢٤٨ وحدة. وإذا بلغت B للمتغير الثاني y_{32} ٠.٠٠١٨٨ وحدة ، يعني ذلك أن استجابة المتغير x_i لزيادة بمقدار ١% يحدث تغييراً في y_{32} بمقدار ٠.٠٠١٨٨ وحدة . وإذا بلغت B_i للمتغير الثالث y_{33} ٠.٠٠٦٩٣ وحدة ، يعني ذلك أن استجابة المتغير x_i لزيادة بمقدار ١% يحدث تغييراً في y_{33} بمقدار ٠.٠٠١٨٨ وحدة. وإذا بلغت B_i للمتغير الرابع y_{34} -٠.٠٠٠٣٠ وحدة ، يعني ذلك أن استجابة المتغير x_i لزيادة بمقدار ١% يحدث تغييراً في y_{34} بمقدار -٠.٠٠٠٣٠ وحدة. نخلص من خلال ما تقدم أن الإنفاق الحكومي له أثر سلبي ملموس على عدد من متغيرات التنمية البيئية وسر انبعاثات غاز ثاني أوكسيد الكاربون أي قدرة الإنفاق الحكومي على تفسير التغييرات الحاصلة في انبعاثات غاز ثاني أوكسيد الكاربون، أي إن كل زيادة في الإنفاق الحكومي تؤدي إلى زيادة في انبعاثات غاز ثاني أوكسيد الكاربون، وهذه الزيادة تؤدي إلى المساهمة في التأثير على الاحتباس الحراري، ولاسيما أن جميع المنظمات الدولية والعالمية تعمل على تخفيض انبعاثات ذلك الغاز Co_2. أما مساحات الغابات فكانت كل زيادة في الإنفاق الحكومي تؤدي إلى زيادة في مساحات الغابات الذي له الأثر الإيجابي على البيئة. كما أن زيادة الإنفاق الحكومي تؤدي إلى زيادة في استهلاك الطاقة غير المتجددة ، الأمر الذي له أثر سلبي على البيئة من حيث التلوث، ومن حيث التأثير على فرصة الأجيال المستقبلية في الحصول على الموارد الطبيعية غير المتجددة، أي لابد من وضع مؤشرات محددة تسمح بتحديد كمية الموارد الطبيعية التي يستنزفها المجتمع ودرجة نفادها وما الكمية التي يجب استهلاكها من قبل الأجيال الحالية، وما الكميات التي يجب الاحتفاظ بها للأجيال المستقبلية. أما كل زيادة في الإنفاق الحكومي فتكون على حساب مصادر الطاقة المتجددة، أي إن الزيادة في الإنفاق الحكومي لا تعمل على تطوير أو زيادة مصادر استهلاك الطاقة المتجددة والتي لا يكون لها أثر سلبي على البيئة إذا كان الاستهلاك ضمن المعايير البيئية وهو أحد العوامل المهمة في عملية التنمية ولاسيما أن دولة الجزائر تتمتع بمصادر مياه مهمة فضلاً عن تمتعها بمصادر للطاقة الشمسية والرياح الخ . ومن خلال ما تقدم كان للإنفاق الحكومي أثر سلبي على كل من غاز Co_2 استهلاك الطاقة غير المتجددة، واستهلاك الطاقة المتجددة، وهذا ما ينفي فرضية البحث باستثناء الغابات كان له أثراً إيجابياً فيها وهو ما يثبت فرضية البحث على حساب مصادر الطاقة المتجددة أي أن الزيادة في الإنفاق الحكومي لا تعمل على تطوير أو زيادة مصادر استهلاك الطاقة المتجددة

والتي لا يكون لها أثر سلبي على البيئة إذا كان الاستهلاك ضمن المعايير البيئة وهو احد العوامل المهمة في عملية التنمية خاصةً وان دولة الجزائر تتمتع بمصادر مياه مهمة فضلاً عن تمتعها بمصادر للطاقة الشمسية والرياح الخ. ومن خلال ما تقدم كان للإنفاق الحكومي أثر سلبي على كل من غاز CO_2 واستهلاك الطاقة غير المتجددة، وهذا ما ينفي فرضية البحث باستثناء الغابات كان له أثر إيجابي فيها. وهو ما يثبت فرضية البحث .

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

من خلال توصيف ومعالجة البيانات واختبار فرضيات البحث توصلنا إلى الاستنتاجات الآتية :

١. محدودية الدور الذي تؤديه السياسة المالية في الدولة موضوع البحث إذ يتم تحديد الإنفاق الحكومي من جهة بناء على حجم الموارد المتاحة والتي تعتمد بدورها على مستوى النشاط الاقتصادي. ويتم تحديده من جهة أخرى على أولويات السلطات الاقتصادية في تطوير البنى التحتية ومواجهة مشكلات البطالة وحدة الفقر.

٢. تتصف الدولة موضوع البحث بضعف طبيعة مكونات بند الصادرات، ويعزى هذا الأمر بصورة رئيسة إلى ضيق القاعدة الإنتاجية التي أدت إلى تمركز هيكل الصادرات حول عدد محدد من السلع الأولية والمواد الخام، وعلى عدد محدود من الصناعات الخفيفة، مما يجعل اقتصادها أكثر عرضة لتقلبات الأسعار والطلب العالمية ، ولا شك أن التطورات في العديد من عناصر ميزان المدفوعات مرتبطة إلى حد كبير بمسار التطور في بند الصادرات.

٣. صورة ميزان المدفوعات العامة تختلف كثيراً عندما تنمو الصادرات، وفي هذا الصدد يشار في الأدب الاقتصادي إلى دور الصادرات الهام في توفير التمويل اللازم للسلع الرأسمالية الضرورية للنمو الاقتصادي، ومن ثم زيادة الدخل، فضلاً عن دورها في تنويع ونقل التقنيات الحديثة في مجال الإنتاج والتغليف والتسويق ونشوء فرص استثمارية في مجالات جديدة ، فضلاً عن إفساح المجال أمام الصناعات التي تعاني من ضيق السوق المحلي لتوسيع نطاق أنشطتها والاستفادة بالتالي من اقتصاديات الحجم الكبير. وهذا عكس ما موجود في الدولة موضوع البحث .

٤. ضعف أداء المراكز البحثية والصناعات التكنولوجية وقلة براءات الاختراع وعدد الباحثين فيها. بسبب ضآلة مخصصاتها المالية، وكما تفتقد هذه الصناعات إلى الارتباط اللازم بينها وبين القطاع الخاص، فضلاً عن أن التطور في التعليم كمياً في مخرجات التعليم عامة. ولم يتمكن من تلبية احتياجات سوق العمل المحلي من حيث التخصصات والكفاءة العلمية (خاصة تلك التي تتطلبها المؤسسات الخاصة ذات التقانة العالية) كما إنه لم يواكب التطورات العالمية.

٥. تباين تأثير المتغير المفسر للإنفاق الحكومي في المتغيرات المعتمدة للتنمية الاقتصادية، وهي نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وصافي ميزان المدفوعات حيث أظهرت نتائج تحليل الانحدار أن المتغير المفسر له تأثير إيجابي ملموس للتأثير في المتغيرات المعتمدة للتنمية الاقتصادية، إلا أن هذا التأثير كان ضعيفاً جداً إذا ما قورن مع حجم الإنفاق السنوي ولقد بلغ تأثير الإنفاق الحكومي العام ٤ بـ الألف تقريباً.

٦. أظهرت نتائج تحليل الانحدار أن تأثير الإنفاق الحكومي المتغير المفسر في المتغيرات المعتمدة المعبرة عن التنمية الاجتماعية، له تأثير إيجابي ملموس في المتغيرات

المعتمدة المعبرة عن التنمية الاجتماعية ولكن هذا التأثير ليس ضمن الطموحات لبعض الدول العربية والعالمية أما المتغير الثاني، وهو نسبة الصادرات التكنولوجيا المتقدمة من إجمالي السلع المصنوعة ومعدل السكان الحاصلين على مصادر مياه محسنة فلم يكن للإنفاق الحكومي أي تأثير يذكر .

٧. من خلال نتائج تحليل الانحدار بين الإنفاق الحكومي المتغير المفسر والمتغيرات المعتمدة المعبرة عن البيئة تبين أن للإنفاق الحكومي أثراً ايجابياً ملموساً في المتغير الأول Co2 والثاني مساحات الغابات المثمرة وغير المثمرة والثالث، وهو مصادر استهلاك الطاقة غير المتجددة، إلا إن هذه الزيادة في كل من Co2 ومصادر استهلاك الطاقة غير المتجددة لها أثر سلبي على البيئة من خلال زيادة الغازات الملوثة في البيئة، وبالتالي زيادة نصيب الفرد من غاز Co2 وزيادة الغازات الملوثة في البيئة بمعامل يفوق مقدار الزيادة في مساحات الغابات التي تعمل على تنقية الهواء ، أما المتغير الرابع وهو مصادر استهلاك الطاقة المتجددة فكان أثر الإنفاق الحكومي فيه سلبي، أي إن الإنفاق الحكومي لا يعمل على تطوير أو زيادة مصادر استهلاك الطاقة المتجددة التي لها أثر إيجابي على البيئة.

التوصيات

١. العمل على إصلاح مختلف بنود وجوانب الإنفاق الحكومي وتحسين كفاءة إدارة الإنفاق والدين العام ووضع الموازنات من منظور متوسط المدى يأخذ بالحسبان الموارد المتاحة والأهداف التنموية، بل أيضا العمل على كسر حلقة الربط بين تقلبات الإنفاق وتقلبات الإيرادات والناتج المحلي الإجمالي والتي تعتمد بدورها على مستوى النشاط الاقتصادي أو تحديده بناء على أساس أولويات السلطات الاقتصادية في تطوير البنى التحتية ومواجهة مشكلات البطالة وحدة الفقر، الأمر الذي يؤدي إلى تفعيل دور السياسة المالية في مواجهة الدورة الاقتصادية وضبط الإنفاق .

٢. تصحيح الاختلال في القطاعات الإنتاجية من خلال تكثيف الإصلاحات المالية والهيكلية والمؤسسية والتشريعية اللازمة للنهوض بهذه القطاعات الحيوية وتنويعها. وبشكل خاص يجب الاهتمام بالمراقبة المستمرة لأثر سياسة سعر الصرف المتبعة على القدرة الإنتاجية للدولة، وإزالة أية عقبات إجرائية أو إدارية تحد من تدفق الصادرات والسعي لزيادة اندماجها في الاقتصاد الدولي عبر جهود وتنشيط وتحفيز تدفقات التجارة والاستثمار .

٣. الاستخدام الكفوء والفاعل للزيادة الكبيرة في الإنفاق الحكومي وفي إدارة الفوائض المالية الكبيرة بالاتجاه الذي يعمل على تنمية وتطوير البنية التحتية والتعليم والصحة والبيئية وإنشاء وتغذية صناديق تثبيت الإيرادات وصناديق الادخار ، وذلك لتعزيز ثقة القطاع الخاص والأجنبي في الاقتصاديات الوطنية ولضمان استمرارية الوضع المالي الجيد. مع ألمحافظه على التوازن الدقيق بين مواجهة المشاكل الناجمة عن البطالة وتخفيض حدة الفقر وضمان عدم خروج الإنفاق العام عن حدود سيطرتها .

٤. ضرورة تكييف برامج الإصلاح الاقتصادي لتنسجم مع متطلبات التنمية الاجتماعية والبيئية والإعداد لمواجهة السلبيات الاجتماعية والبيئية التي تنشأ عن تلك البرامج في مراحلها الانتقالية. إذ تتضمن معظم مخططات التنمية في دول عينة البحث تحولاً من النمط التقليدي للتنمية الذي يؤدي القطاع العام فيه دوراً مهيمناً إلى نمط يعتمد على تحرير النشاط الاقتصادي وآليات السوق .

٥. تعزيز السياسات الخاصة بقطاع البحث والتطوير، وتوفير الميزانيات المناسبة لذلك، واتخاذ التدابير التي تسهم في تكوين وتطوير قدرات الكوادر البشرية وإنشاء البنية التحتية العلمية والتكنولوجية اللازمة بالنسبة لدول عينة البحث .
٦. المحافظة على الغابات والموارد المائية من خلال توعية أوساط السكان على وقف التعدي على الغابات وتشجيع زراعة الأصناف البديلة التي تتكيف مع الظروف البيئية وذات الإنتاجية العالية واستصلاح المزيد من الأراضي المناسبة لاستغلالها كغابات، فضلاً عن تطبيق آليات تودي إلى ترشيد استهلاك المياه وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في الاستثمار في هذه الأنشطة .
٧. عند قيام الدولة عينة البحث بتوجيه الإنفاق الحكومي باتجاه الصناعات التي تزيد من غاز CO_2، ويكون ضمن ضوابط ومعايير ومعالجات تقلل من غاز CO_2 والعمل على امتلاك أنظمة تكنولوجية نوعية تؤدي إلى تحسين توظيف الموارد الطبيعية ومعالجة وإعادة تدوير تلك النفايات والملوثات.

المصادر

أولاً- المصادر باللغة العربية

١. أديب، عبد السلام، (٢٠٠٢)، أبعاد التنمية المستدامة، الاجتماع السنوي لنقابة المهندسين الزراعيين التابعة للإتحاد المغربي، المغرب.
٢. ألشرابي، محمد ذنون، (٢٠٠٥) ، تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر باتجاه التنمية المستدامة دراسة نظرية تطبيقية للمدة (١٩٨٧_٢٠٠٣)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الموصل ، العراق .
٣. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، سنوات مختلفة، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، القاهرة .
٤. جابر، عاتق سالم، (٢٠٠٠)، اتجاهات السياستين المالية والنقدية في الاقتصاد اليمني في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة المستنصرية، العراق .
٥. داغر، محمود محمد وعلي محمد صالح، (٢٠١٠)، الإنفاق على مشروعات البنى التحتية وأثره في النمو الاقتصادي في ليبيا (منهج السببية)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد ٥١، مركز دراسات الوحدة العربية.
٦. صالح، نادية حمدي، (٢٠٠٢)، الإدارة البيئية المبادئ والممارسات ، المعهد العربي للتخطيط، الكويت .
٧. العامري، عصام عبد الخضر سعود، (٢٠٠١)، الإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية وأثره على التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (١٩٧٠-١٩٩٥)، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، الجامعة المستنصرية، العراق .
٨. عبد الحميد، عبد المطلب، (٢٠١٠) ، اقتصاديات المالية العامة ، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات .
٩. عبد الله، محسن حسين صالح، (٢٠٠١) ، دور السياسة المالية في التنمية الاقتصادية في الجمهورية اليمنية للمدة (١٩٨-١٩٩٩) ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، الجامعة المستنصرية، العراق .
١٠. العلي، عادل فليح و طلال محمود كداوي ، (١٩٨٨) ، المقدمة في المالية العامة والنفقات العامة ، دار الكتب للطباعة والنشر جامعة الموصل .
١١. العلي، عادل فليح، (٢٠٠٨) ، مالية الدولة ، دار زهران للنشر والتوزيع .
١٢. الفارس، عبد الرزاق، (١٩٩٧)، الحكومة والفقراء والإنفاق العام دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية.

١٣.كداوي، طلال محمود، (١٩٩٢)، الموازنة العامة للدولة وإعادة توزيع دخل العمل حالة تطبيقية عن العراق ١٩٦٥-١٩٨٠، مجلة تنمية الرافدين، العدد ٣٥ .

ثانياً- المصادر باللغة الاجنبية

1. B . Clements, S. Gupta and G. Inchaste, (2009), Fiscal Policy for Economic Development : An Overview . WWW
2. Bruce Mitch ELL, (2002), Response and Environmental Management, 2nd, Singapore .
3. D . M . Methane, (1998), Modern public Finance Theory and practice , Himalaya House , New Delhi .
4. Dictionary of Ecology, (2005), Michael Allaby , Oxford University press . Office For National statistics,2001,http://www.development goals.org.
5. Dictionary of Geography, (2004) Susan Mayhew Oxford University press .

ثالثاً- مواقع الانترنت

- http://www.data.albankaldwli.org